إسهامات الحوكمة الإقتصادية في إرساء مناخ للتنويع الإقتصادي.

جلابة علي، طالب دكتوراه
المخبر LFIEGE
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار، عنابة– الجزائر
djellaba.ali@gmail.com

أ.د بن عمارة منصور، أستاذ تعليم عالي
المخبر LFIEGE
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار، عنابة– الجزائر
mansour_benamara@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/11/18 تاريخ القبول: 2019 /01/23 تاريخ النشر: 2019/03/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز الدور المحوري للحوكمة الاقتصادية في إرساء المناخ الداعم لخلق اقتصاد وطني متنوع خاصة مع تردي الأوضاع الاقتصادية في الجزائر اثر انهيار أسعار النفط، الأمر الذي يفرض على الحكومة ضرورة التوجه إلى تنويع الاقتصاد بهدف تنويع المداخيل والتخلي عن الاعتماد الكلي على الريع البترولي، وذلك بالاستثمار في قطاعات أخرى مراهنة على الشريك الخاص، هذا الأخير جذبه ونجاحه من عدمه يتوقف على مدى توفر مناخ استثماري ملائم والذي لا يمكن أن يتحقق إلا مع وجود نظام وطني للحوكمة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : حوكمة إقتصادية؛ مناخ الإستثمار؛ تنويع إقتصادي.

تصنيف JEL: G38؛ R42.

Abstract:

The study aims to highlight the fundamental role of economic governance in establishing support for creating a diversified national economy climate, especially with the worsening economic situation and the collapse of oil prices. The government is forced to diversify the economy in order to diversify its incomes relying on private sector. However, to succeed in attracting this partner a favorable investment climate must be provided. This can only be achieved by a national system of economic governance.

Keywords: *economic governance; investment climate; economic diversification.*
Jel Classification : *G38;R 42.*

*جلابة علي (djellaba.ali@gmail.com).

مقدمة:

يرى الخبير Jim Rohn " أن تغيير وضعية الشراع وليس إتجاه الريح، هو الذي يحدد أي طريق ستسير إليه"، في هذا السياق نجد أن الجزائر في ظل الوضع الإقتصادي الراهن الذي تمر به المتسم بتراجع محسوس في أسعار النفط وتبني الحكومة سياسة تقشفية، ليس من المعقول أن تقف الدولة في مشهد الترقب لاتجاه الأسواق على أمل التعافي وارتفاع أسعار النفط، بل آن الأوان للتحول من الإقتصاد الريعي المهدد بالنضوب إلى الإقتصاد المتنوع الذي يعتبر محركا اقتصاديا من شأنه تحقيق تنمية مستدامة.

من جهة أخرى، نجد أن هناك مؤشرات سلبية في أداء الإقتصاد الجزائري كتصنيفه في مراتب متقدمة ضمن تقارير منظمة الشفافية الدولية الخاصة بالفساد المالي وضعف جاذبية المناخ الإستثماري والذي قد يرجع إلى ظروف الفوضى التي يمر بها الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أسباب أخرى كالتحول من الإقتصاد المركزي إلى إقتصاد السوق بدون إيجاد هيكل عمومي.

أمام هذه المعطيات قد تجد الجزائر عائقا في عمليات الإصلاح الإقتصادي وتدوير عجلة الإقتصاد، دون إدراك لمضامين الحوكمة وإدراجها كأداة فاعلة تضع الإقتصاد الوطني في المسار الصحيح من خلال التخلص من مظاهر الانحراف والخلل وتوفير أرضية جاذبة للاستثمار. وهو ما يدفعنا للقول بأنه أصبح من الضروري إطلاق وتفعيل نظام وطني للحوكمة يبين الخطوات التي من شأنها متابعة الإستثمار ووصف الحلول الذكية من أجل تصميم خارطة الطريق المؤدية في المدى القريب إلى بداية تنويع الإقتصاد وفك الإرتباط الحالي بسعر المحروقات.

- **إشكالية الدراسة:** بناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تنحصر في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

" **ما هي إسهامات الحوكمة الإقتصادية في إرساء مناخ للتنويع الاقتصادي ؟**".

- **منهجية الدراسة:** للإجابة على الإشكالية الرئيسية، اعتمد الباحثان المنهج الوصفي من خلال عرض نظري لمتغيرات الدراسة، كم تمت الموائمة بين المنهج الاستنباطي والاستقرائي في التحليل للوصول إلى علاقة سببية بين هذه المتغيرات، إضافة إلى المنهج الإحصائي في تحليل البيانات.
- **محاور الدراسة:** للإجابة على إشكالية الدراسة إرتأينا تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:
  - ✓ الحوكمة الإقتصادية، مستوياتها ودوافع التوجه إليها.
  - ✓ مناخ الاستثمار، مفهومه وعوائقه في الجزائر.
  - ✓ التنويع الإقتصادي، أهميته وواقعه في الجزائر.
  - ✓ دور الحوكمة الإقتصادية كمحدد أساسي للتنويع الإقتصادي.

أولا- الحوكمة الإقتصادية، مستوياتها ودوافع التوجه إليها.

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في تبني مفهوم الحوكمة من قبل الكثير من الدول سيما النامية منها وغالبا ما كان يتم الربط بينه وبين التنمية والإصلاح الاقتصادي فضلاً عن دوره في إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية، حيث تشهد المؤسسات والآليات التقليدية للحكم والمساءلة تغيرا سريعا في العديد من البلدان ذات الموقع المتقدم في الاعتراف بأهمية الحوكمة أو الحكم الصالح بما يهدف إلى تقليل الأزمات السوسيولوجية والاقتصادية.

1- مفهوم الحوكمة الإقتصادية

لم يحظ مصطلح الحوكمة الإقتصادية بكثير من المفاهيم والدراسات مثل ما يتم تداوله حول حوكمة الشركات من أبحاث وآراء وتطبيقات علمية، وقد وقع الاختيار على تعريفين من شأنهما أن يخدما الموضوع وهما كالآتي:

✓ تعريف عبد الحليم رضا عبد العال (2005): أن الحوكمة هي فن إدارة الحكومة وتسيير أمورها بسلاسة وفعالية وتحقيقها لأهدافها الإجتماعية على نحو يحقق رضا المواطنين.[1]

✓ تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP (2012) : الحوكمة هي ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها.[2]

وبالتالي يمكن تعريف الحوكمة من المنظور الكلي للاقتصاد على أنها تلك الآليات والقوانين التي تعزز وتدعم وتصون اقتصاد البلاد علاوة على توفيرها الثقة في المناخ الاستثماري الذي من شأنه توسيع فرص الاستثمار وفسح المجال أمام القطاع الخاص والحريات الاقتصادية.

تجدر الإشارة أنه علينا أن لا نخلط بين حوكمتي الشركات والاقتصاد. فالأولى تركز على الأساليب التي يفترض إتباعها كي تتمكن الشركات من تسيير أمورها بنجاح. أما الثانية وهو المفهوم المستهدف في الدراسة، فتركز على إدارة الاقتصاد ككل وهو ما يسمى بالحوكمة الإقتصادية.

2- مستويات الحوكمة الإقتصادية

في ظل بيئة الأعمال والمعطيات الراهنة فإن نموذج الحوكمة الإقتصادية أصبح ذو ثلاث مستويات:[3]

- الأول هو الحكم العالمي (تأثير المؤسسات والمنظمات الدولية)؛
- الثاني هو الحكم الوطني (المؤسسات التنفيذية والتشريعية الوطنية)؛
- الثالث هو الحكم على مستوى القاعدة الشعبية (المجتمع المدني).

عليه، فإن صياغة نموذج للحوكمة الإقتصادية في الدول النامية مثل الجزائر يتطلب العمل على مجموعة إتجاهات يمكن حصرها كالآتي:

✓ الانفتاح والشفافية.

✓ توفير الإطار التنظيمي والقانوني المناسب لعمل القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

- ✓ وجود حكومة مسؤولة وسريعة الاستجابة .
- ✓ إصلاح الخدمة المدنية وفق آلية جديدة تكفل توظيف وترقية الموظفين الحكوميين وفقاً لمعايير الكفاءة والشفافية.
- ✓ المشاركة الشعبية في صنع القرار الوطني.
- ✓ اهتمام حكومي وشعبي بالبيئة.
- ✓ إخضاع الحكومات لمزيد من التقصيات وإلزامها بتحسين الإدارة.
- ✓ إتباع سياسات اقتصادية تتسم بقدر اكبر من المسؤولية مع مشاركة اكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

3- دوافع التوجه نحو الحوكمة الإقتصادية

لقد أصبح تطبيق الحوكمة اتجاها دوليا، والجزائر كغيرها من دول العالم، بذلت مجهودات لبناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات بالمفهوم الجزئي للاقتصاد، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها، كما تم إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 كمسعى يهدف إلى تطبيق حوكمة الشركات على أرض الواقع، إلا أن هذا التطبيق واجه مجموعة من التحديات تتمحور في مجملها في عدم ملائمة الجو الإقتصادي بمفهومه الكلي.

أمام هذه المعطيات أصبحت من الضرورة تبني مبدأ حوكمة إقتصاد البلاد، والتي من مظاهرها الإهتمام بشفافية العمل الحكومي والمساءلة والإصلاحات المستمرة وتقليص البيروقراطية إلى أدنى مستوى ممكن. كما تعتبر المساواة أمام القانون والرقابة على تطبيق القوانين بصرامة دونما تمييز أو مراعاة ووجود هيئات مستقلة للتأكد من ذلك من أبرز عناصر الحوكمة. كذلك فإن إدارة الاقتصاد الناجحة تتطلب التوسع في حرية وسائل الإعلام والحد من القيود المفروضة على المجتمع المدني. ومختصر القول أن حوكمة الاقتصاد تستهدف خلق أفضل الظروف لنمو الشركات وتشجيع تدفق الاستثمارات من الخارج إلى الداخل.[4]

ثانيا- مناخ الإستثمار، مفهومه وعوائقه في الجزائر

مما لا شك فيه أن الإستثمار له أهمية بالغة على الإقتصاد الكلي، ولكي يأخذ الإستثمار دوره الحقيقي في التنمية يجب توفر البيئة والمناخ الملائم بإطاره التشريعي وخصائصه الإقتصادية والسياسية والاجتماعية.

1- مفهوم مناخ الإستثمار

تعرف المنظمة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والإقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الإستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها المستثمر قراره الإستثماري وذلك على النحو التالي:[5]

- **المجموعة الأولى**

- ✓ تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
- ✓ حرية تحويل الأرباح والإستثمار للخارج.
- ✓ استقرار سعر العملة المحلية.
- ✓ سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الإستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

- **المجموعة الثانية**

- ✓ إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الإستثمار.
- ✓ الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- ✓ وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

- **المجموعة الثالثة**

- ✓ توفر شريك محلي من القطر المضيف
- ✓ حرية التنقل
- ✓ حرية التصدير
- ✓ توفر فرص إستثمارية

بناءا على ما تقدم يمكن القول، بأن مفهوم مناخ الإستثمار يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والإقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. وتؤدي العوامل الإقتصادية دورا محوريا في تكوين المناخ الإستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الإستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الإقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الإقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية.[6]

2- عوائق الإستثمار في الجزائر

تجتمع وجهة نظر المستثمرين حول العوائق التي تفسد بيئة الأعمال في الجزائر في محورين أساسيين هما:

- صعوبة الدخول إلى أسواق العوامل، خاصة ما تعلق بالقروض والعقار الصناعي؛
- قصور في السياسة الإقتصادية وذلك باستفحال القطاع غير الرسمي في النشاط الإقتصادي، وشيوع ظاهرتي الفساد المالي والمنافسة غير المشروعة، إلى جانب إرتفاع معدلات الضرائب.

أما بصفة عامة فيمكن تحليل أبرز عوائق الإستثمار في الجزائر إلى مايلي:[7]

- ✓ مشكلة التمويل.
- ✓ مشكلة العقار الصناعي.
- ✓ تأرجح البيئة السياسية والأمنية.
- ✓ مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي.

- ✓ مشكلة الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعي.
- ✓ مشكلة النظام القضائي.
- ✓ تعثر إجراءات الخوصصة، كسياسة تبنتها الدولة فيما سبق انجرت عنها نظرة تشاؤمية تجاه القطاع الخاص.
- ✓ مشكلة الوصول إلى المعلومات.
- ✓ عدم كفاءة الترويج للفرص الإستثمارية.
- ✓ غياب بنية تحتية في تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي من شأنها التخفيف من حدة بيروقراطية الإدارة.

أما المشاكل التي تعود وتطفو إلى السطح هي مشكلة الأرقام والإحصائيات كون هذه الأخيرة مقياس لتقييم واقع الحال، والاعتماد عليها لتحقيق نتائج أفضل، واختلافها من هيئة إلى أخرى يضفي نوع من الغموض وعدم اليقين.

إن عملية الكشف عن هذه العوائق، تعد خطوة أساسية ضمن إستراتيجية تهيئة مناخ الإستثمار للتنويع الإقتصادي أمام رجال الأعمال الوطنيين والأجانب، للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة. فمناخ الاستثمار واحد من الموضوعات المهمة التي ترتبط بالقدرة التنافسية في جذب رؤوس الأموال كمصدر أساسي من مصادر التمويل لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وتأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الميزان التجاري، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

ثالثا– التنويع الإقتصادي، أهميته وواقعه في الجزائر

يمثل التنويع الاقتصادي مقياسا لدرجة الصمود التي من شأنها المساهمة في تحقيق استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتوفير التنمية المستدامة للدول، فالاقتصاديات القائمة على نطاق واسع من الأنشطة في مجموعة واسعة من القطاعات بحيث يتم دمجها بقوة في مناطقهم هي أكثر قدرة على توليد النمو القوي والمستدام.

1–مفهوم التنويع الإقتصادي

بشكل عام يتضمن التنويع الإقتصادي تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء إقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[8]

بمعنى أن التنويع الإقتصادي " هو العملية التي تشير إلى إعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع السواق كالأسواق الداخلية وأسواق الصادرات".[9]

ومن أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي:[10]

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي،إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن ومن المفيد أيضًا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط. ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. بصورة عامة يدل الارتفاع للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي .
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنًيا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

2- أهمية التنويع الإقتصادي

تظهر أهمية التنويع الإقتصادي من خلال القدرة على تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، ويمكن إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:[11]

- إن اقتصادات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات)، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، التي تتحدد أسعارها وخصوصاً النفط في أسواق خارجية كبرى كسوق نيويورك وسوق لندن وفقاً لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، ولذلك فان استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطاً بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات أسعار النفط، كذلك أن هذه الأخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول.

وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات، كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية..إلخ عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك.

- تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع

استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلد. فضلاً عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها، فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.

- تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دوراً أساسياً لدى صانعي القرارات والسياسات، إذ نجد أنّ قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول،إلا أن أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك، لذا فالتنويع بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلاً عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد أحادي شجعته التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة.
- سوء إدارة الموارد النفطية والتي يطلق عليها لعنة الموارد: لعنة المورد هي قضية ذات صلة قوية وحيوية بالتنويع الاقتصادي، حيث إنّ هناك تأثيراً مباشراً وغير مباشر للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، وانخفاض درجة تطور المنتج وغيرها. وعادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي إلى ركود طويل الأمد والى انخفاض دخول هذه البلدان. وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها أكثر من اللازم فتحصل نتيجتان: الأولى تتمثل بانخفاض أسعار السلع الأجنبية والثانية فقدان الصناعيين والمزارعين الوطنيين (داخل البلد) لقدراتهم التنافسية في الأسواق العالمية، فتنخفض الاستثمارات داخل البلد وبالتالي تقليص خلق فرص عمل جديدة.

3- واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر

يمكننا الوقوف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال عرض وتحليل بعض البيانات المستمدة من جهات رسمية مختلفة وهي كالآتي:

جدول رقم (01): نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات

القيمة بالمليون دولار

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى مجموع الصادرات %
2005	1099	43937	45036	**%** 2.44
2006	1158	53456	54613	**%** 2.12
2007	1332	58831	60163	**%** 2.21

2008	1937	77361	79298	% 2.44
2009	1066	44128	45194	% 2.36
2010	1526	55527	57053	% 2.67
2011	2062	71427	73489	% 2.8
2012	2062	69804	71866	% 2.86
2013	2165	63752	65917	% 3.28
2014	2582	60304	62886	% 4.11
2015	2063	35724	37787	% 5.45
2016	1780	28245	30026	% 5.92
2017	1890	32873	34763	% 5.43

المصدر:من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2018/09/18 على : http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

يوضح الجدول أعلاه مدى استقرار نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى مجموع الصادرات في الفترة الممتدة من 2005-2012 والتي تراوحت في حدود 2,12 و2,86 %، والتي تعتبر ضئيلة جدا بالنسبة لمجموع الصادرات، وعرفت هذه النسبة ارتفاع متواضعا ب 1% من سنة لأخرى لتحقق الذروة سنة 2016 وتحقق 5.92 %، وهذا في الحقيقة لا يعود إلى الزيادة في الصادرات خارج المحروقات وإنما لتدني قيمة الصادرات الإجمالية والتي سببها التراجع في قيمة صادرات المحروقات. وهو ما يفسره أن هذا المؤشر يتأثر بقيمة صادرات المحروقات أو بالأحرى بتغيرات أسعار البترول، ما يدل على ضعف التنويع الإقتصادي في الجزائر.

جدول رقم (02): المشاريع الإستثمارية المصرحة خلال الفترة : 2002-2017

المشاريع الاستثمارية	**عدد المشاريع**	**%**	**القيمة بالمليون د.ج**	**%**
الاستثمار المحلي	62334	% 98.58	11780833	% 82.38
الاستثمار الأجنبي	901	% 1.42	2519831	% 17.62
المجموع	63235	100%	14300664	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات المشاريع الإستثمارية المصرحة، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2018/09/18 على:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

يتضح من الجدول السابق أن قيمة المشاريع الاستثمارية بلغت 14300664 دج حيث سيطر الاستثمار المحلي بنسبة 82.38 % مقابل 17.62 % للاستثمار الأجنبي ونلاحظ أن القيمة الإجمالية

متدنية والأكيد أن المستثمر المحلي دليل ومؤشر للمستثمر الأجنبي لوجود فرص استثمارية. ويمكن تقسيم هذه الإستثمارات حسب قطاعها القانوني وفقا للجدول الموالي:

جدول رقم (03): الاستثمارات حسب القطاع القانوني: 2002- 2017

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الخاص	61926	% 98.8	8570379	% 88.2	1050246	% 94.5
العمومي	1197	% 1.1	4518781	% 10.7	131914	% 4.9
المختلط	112	% 0.1	1211505	% 1	49434	% 0.7
المجموع	63235	% 100	14300664	% 100	1231594	% 100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2018/09/18 على:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الاستثمارات حسب شكلها القانوني بلغت 8570379 دج استحوذ منها القطاع الخاص على نسبة 98.8 % ، وهي مؤشرات إيجابية لمدى التنويع إلا أن المبالغ ضئيلة جدا.

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الإقتصادية في الإنتاج الإجمالي، نستعرض فيما يلي نسب مساهمة كل قطاع خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2012 وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (04): نسب مساهمة القطاعات الإقتصادية في الإنتاج الإجمالي في الجزائر (2002-2012)

الوحدة %

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الفلاحة	11.44	11.99	11.38	9.04	8.73	8.81	7.78	11.51	10.47	10.49	11.82
المحروقات	41.61	44.52	46.46	53.01	53.73	52.04	54.39	39.58	43.75	47.11	43.87
الصناعة خارج المحروقات	9.26	8.27	7.61	6.50	6.12	5.97	5.56	7.13	6.36	5.89	6.06
البناء والأشغال العمومية	10.15	9.33	8.99	7.85	8.31	9.12	9.31	12.36	12.31	11.19	11.73
النقل والاتصالات	9.35	9.09	10.05	10.02	10.12	10.23	9.24	11.26	10.22	8.90	9.11

17.42	16.43	16.89	18.16	13.73	13.82	13.00	13.58	15.50	16.79	18.19	**التجارة والخدمات**

المصدر: ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 198.

من الجدول أعلاه يتضح أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يحدده بدرجة كبيرة قطاع المحروقات، والذي يمثل نسبة كبيرة جدا، وهو ما يعكس لنا أن الإقتصاد الجزائري لا زال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة جدا رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات.

كخلاصة عامة فيما يخص واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر، وبالاعتماد على التحليل السابق يمكن القول بأنه ضعيف جدا حيث يهيمن على الإنتاج المحلي الإجمالي قطاع المحروقات، كما أن نسبة مساهمة القطاع الخاص تبقى ضعيفة، فالبرغم من أن المؤشرات إيجابية حول فرص الإستثمار في الجزائر من وجهة النظر الإقتصادية، إلا أن مناخها يبقى عائقا أما قدوم المستثمرين الأجانب وعقبة أمام المستثمرين المحليين.

رابعا- الحوكمة الإقتصادية كمحدد أساسي لمناخ التنويع الإقتصادي

بالرغم من صعوبة التوصل إلى علاقة سببية بين الحوكمة الإقتصادية والتنويع الاقتصادي، نظرا للترابط القائم بين عدد كبير من المتغيرات إلا انه يتضح من تقييم نمط النمو الاقتصادي في عدد كبير من الدول خلال العقود الأخيرة أن عدم إحراز تقدم على مستويات الحكم السياسي والإداري في تلك البلدان يعيق الجهود التي تبذلها من اجل تحقيق قاعدة إقتصادية متنوعة. وهو ما يجعل من الحوكمة الإقتصادية شرطا أساسيا في بناء مناخ مواتي للتنويع الاقتصادي من خلال النقاط التالية:

- تصميم و تنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالازدهار وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
- إلزامية وجود كفاءة في التنسيق بين صناع القرار والجهات المعنية المختلفة الممثلة للبيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية والذين يشكلون ما يعرف السائقين التنفيذيين « Exécutive Drivers ».وهو ما يعتبر جد مهم للتنوع الاقتصادي.
- عمل الحكومة على إصلاح الإجراءات الجمركية وتخفيف الأعباء الادارية المتعلقة بحركة التجارة،حيث أن هاته العمليات تأخذ وقت طويل ومرهقة إداريا، تجعل من الصعب على المؤسسات زيادة حجم تجارتها وتوسيع قاعدة منتجاتها في المقام الأول.
- التنقل الحكومي والاستجابة للتطورات الاقتصادية من شأنه أن يوفر فرصا لزيادة التنوع.[12]
- مشاركة عدة أطراف في رسم السياسات وتنفيذها من أهم مبادئ الحوكمة والتي تتجسد من خلال اجتماع الثلاثية – حكومة – نقابة – أرباب العمل- ومشاركة الحكومة القطاع الخاص ومنظمات

المجتمع المدني من شأنه أن يرضي جميع الأطراف لإرساء جو مناسب للاستثمار في عدة قطاعات علاوة على الاستنجاد بخبراء كل قطاع وطرح الانشغالات وهي مؤشرات ايجابية لإرادة سياسية من أجل مناخ سليم للاستثمار والتوجه نحو التنويع الاقتصادي.

- أهم عنصر يعاني منه القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي هو البيروقراطية وتماطل الإدارة وابتعادها كل البعد عن المتعاملين الاقتصاديين، كون هؤلاء عنصر مهم في المساهمة في التنويع الاقتصادي، والحوكمة من خلال إدارة قناة الاقتصاد عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنها تقليص فجوة البيروقراطية، والإسراع في دراسة الملفات ومرونتها ووضع أسس لتنفيذها، فالحوكمة تدعم المبادرة الخاصة وهذه الأخيرة ركيزة التنويع الاقتصادي.
- لابد من اقتناع كل مسؤول مهما كان مستواه أنه موضوع مساءلة لممارساته من خلال لجان تابعة لهيئات مستقلة، الأمر الذي يكون له أثر ايجابي في نزاهة المعاملات وبالتالي مناخ أفضل وتنويع أكثر.
- وجود فساد مالي وإداري مؤشر سلبي لجذب الاستثمارات، وأهم مبدأ للحوكمة هو الشفافية، وقد أدرج هذا المبدأ ليضفي الشفافية في منح الصفقات وشفافية تسيير المال العام من خلال تحديد أدق للمسؤوليات والصلاحيات وتعزيز دور مؤسسات الدولة في تكريس العدالة والمساواة والرقابة القبلية والبعدية من خلال السلطة القضائية والتشريعية ومجلس المحاسبة.

الخاتمة:

مما تقدم نستطيع القول أن الحوكمة الإقتصادية باتت تعد حجر الزاوية في النموذج الناشئ للتنمية الاقتصادية، إلى جانب ذلك فإن الصلة بينها وبين التنمية المستدامة من خلال التنويع أصبحت أكثر قوة بسبب تعثر المناهج السابقة للتنمية.

وبالتالي من أجل تهيئة مناخ للتنويع الاقتصادي في الجزائر فضلاً عن أهميته في تجاوز الأزمات القائمة حالياً،أصبح من الضرورة إعتماد مبدأ حوكمة الإقتصاد وتسييره وفتح مجال الاستثمار المنتج للمتعاملين الجديين وطنيين وأجانب دون انتقائية أو إقامة جسور اتصال وتواصل مع نخبة الشتات حاملي المشاريع.وتحقيق هذا الهدف لن يكون إلا في وجود إرادة سياسية حقيقية متجسدة في إستراتيجية شاملة ذات أبعاد إدارية واقتصادية وتكنولوجية وتضافر جهود الدولة وشركائها الاجتماعيين وجميع المتعاملين الاقتصاديين من أجل إرساء مناخ استثماري ملائم لتجسيد أفكار استثمارية على أرض الواقع مستفيدين من خبراء كل قطاع وتجارب الدول السابقة في هذا المجال، والتعامل بشفافية ونزاهة، محاربين كل ما له علاقة بالبيروقراطية والفساد من خلال تحديد دقيق للمسؤوليات وتفعيل مؤسسات الدولة في مجال الرقابة على المال العام وجميعها مبادئ تندرج ضمن مفهوم الحوكمة الاقتصادية .

التوصيات:

فيما يلي مجموعة من التوصيات التي تلخص الآليات والسياسات الرئيسية لحوكمة اقتصادية من شأنها أن تعزز مسار التنويع الاقتصادي:

- ✓ تقليص البيروقراطية الحكومية.
- ✓ تقليل العوائق التنظيمية التي تحد من المنافسة، وضبط قوانين سياسة المنافسة ومتابعة تنفيذها.
- ✓ تحسين إدارة السيولة بما في ذلك التنبؤ بالسيولة وعمليات سوق ما بين البنوك.
- ✓ وضع أطر تنظيمية وإشرافية واحترازية قوية لضمان مواجهة تقلبات أسعار النفط.
- ✓ التأكد من أن إستخدام إيرادات النفط تضبطه قواعد واضحة وشفافة.
- ✓ خفض الإقراض الموجه وتطوير أسواق الأوراق المالية المحلية لزيادة فرص الحصول على التمويل.
- ✓ تقليل حجم قوة العمل العامة من خلال تحسين الأجور في القطاع الخاص للموظفين المؤهلين.
- ✓ مراجعة لوائح العمل لتعزيز مرونة سوق العمل عند الحاجة.
- ✓ تحسين أدوات تقييم الدائن وتوفير البنية التحتية وضمان حقوق الدائنين لتعزيز الوصول إلى الائتمان، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ الوقوف الجدي على جدوى المشاريع.
- ✓ لابد أن تلعب البلديات والولايات دورها في التنمية والرقابة في حدودها الجغرافية.
- ✓ عدم مركزية القرارات وإطلاق نظام رقابة فعال من خلال الانخراط في مكاتب الرقابة العالمية.
- ✓ توفير قاعدة بيانات في متناول المتعاملين الاقتصاديين تلخص حقيقة الفرص الاستثمارية المتاحة.
- ✓ لابد أن تلعب الدبلوماسية الجزائرية دورها في تلميع صورة مناخ الاستثمار بالخارج.
- ✓ إعادة النظر في قاعدة 51/49.

المراجع:

1- مدحت محمد محمود أبو النصر، الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، الطبعة الأولى، المنهل للنشر، عمان-الأردن، 2015، ص 44.تم الإطلاع عليه بتاريخ:2018/09/02 على:
https://books.google.dz/books?id=-2etDQAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false
2- المصدر نفسه، ص 45.
3- عبد الهادي حسن، الدور الإقتصادي للحوكمة، جريدة المدى ، العدد 2705، العراق، 2013، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2018/09/04 على:
http://almadapaper.net/ar/printnews.aspx?NewsID=257357
4- عبد الله عبد المحسن الفرج، حوكمة الإقتصاد، جريدة الرياض الإقتصادي، العدد 16791، المملكة العربية السعودية، 2014، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2018/09/06 على: http://www.alriyadh.com/944167
5- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 1993 ، الكويت، ص ص59-61.
6- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في البلدان العربية سنة 2003، الكويت، ص 5-11.
7- وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع مناخ الإستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، 2008، ص ص 44-45.
8- موسى باهي، التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 05، 2016، ص 135.

9- عاطف لافي مرزوك، التنويع الإقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الإقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013، ص 08. تم الإطلاع عليه بتاريخ:2018/09/09 على : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=78673

10- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 196.

11- حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الإقتصادي وأهميته للدول النفطية، 2016، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2018/09/12 على : http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989

12- قاسم محمد فؤاد، محددات التنوع الإقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني حول موضوع: البيئة المؤسسية، سياسات الإصلاح والتنويع الإقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد بلقاسم، 24 و25 نوفمبر 2014، ص 03.